الرؤية الاقليمية الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادى

مروة عبد العليم
الهيئة العامة للاستعلامات

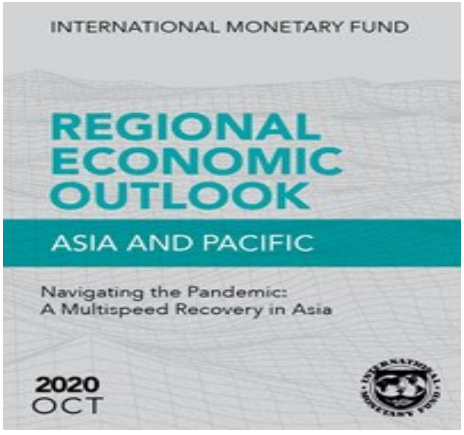

اسم التقرير:
Regional Economic Outlook

جهة النشر:
International Monetary Fund

تاريخ النشر: أكتوبر ٢٠٢٠

يستعرض التقرير تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 على القارة الآسيوية ونتيجة لاستمرار هذه الأزمة تطفو على السطح أسئلة كثيرة أهمها؛ متى ستعود الحياة إلى طبيعتها؟ وما نوع التداعيات الاقتصادية التي يمكن أن نتوقعها نتيجة هذا الوباء العالمى؟ وفى هذا التقرير يتم تسليط الضوء على توقعات البنك الدولى الاقتصادية الخاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادى.

أشار التقرير الى تضرر منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشدة جراء انتشار فيروس كورونا ولكنها الآن فى طريقها للتعافى من هذا الركود الحاد، لكن تختلف توقعات التعافى باختلاف البلد اعتماداً على عدة عوامل منها: معدلات الإصابة، تدابير الاحتواء، استجابات السياسات والأنشطة كثيفة الاتصال والطلب الخارجي. الا أنه من المتوقع أن يظل الناتج أقل مما كان عليه قبل الجائحة، خاصة مع وجود احتمالية لتعرض الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع لأكبر إصابة، لكن تظل التوقعات غير مؤكدة، مع وجود مخاطر سلبية كبيرة.

أضاف التقرير أنه فى الوقت الذى لا يزال فيه (COVID-19) ينتشر في جميع أنحاء العالم وفي آسيا، كما في أي مكان آخر، انخفضت معدلات الاصابة بالفيروس في بعض البلدان لكنها ارتفعت في بلدان أخرى. فى حين بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي بعد الانكماش الحاد الذى شهده الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، وتم رفع عمليات الإغلاق واستبدالها بإجراءات احتواء أقل ضرراً، ليتم تعديل النمو العالمي بعد تحديث توقعات الاقتصاد العالمى في يونيو ٢٠٢٠ إلى -٤,٤٪ بسبب نتائج الربع الثاني التي جاءت أفضل فى بعض البلدان حيث بدأ النشاط في التحسن في وقت أقرب مما كان متوقعاً له بعد تقليص عمليات الإغلاق.. أما عام ٢٠٢١، فيتوقع التقرير أن يبلغ النمو العالمي نسبة ٥,٢ في المائة، وهو أقل قليلاً من التوقعات السابقة، بما يتفق مع استمرار تطبيق اجراءات التباعد الاجتماعى خلال هذا العام.

ذكر التقرير أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ بدأت في التعافي مؤقتًا أيضًا لكن بنسب متفاوتة، وسط توقعات بأن ينكمش النشاط الاقتصادي بنسبة ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٠، بسبب التراجع الحاد في الأسواق الناشئة الرئيسية، على أن ينمو في عام ٢٠٢١ بنسبة ٦,٩٪ - ٠,٦ نقطة مئوية أقل و ٠,٣ نقطة مئوية أعلى على التوالي بحسب التوقعات الاقتصادية العالمية لشهر يونيو ٢٠٢٠. لكن تختلف التوقعات لكل بلد عن الأخرى اعتماداً على عدة عوامل منها: معدلات الإصابة، تدابير الاحتواء، حجم وفعالية الاستجابة السياسية، الاعتماد على الأنشطة كثيفة الاتصال والاعتماد على الطلب الخارجي، ففي أجزاء من آسيا أصبحت معدلات انتقال الفيروس منخفضة، الأمر الذى يمكّنها من العودة للحياة الطبيعية بشكل أسرع من أي مكان آخر. ومع ذلك، هناك احتمالية لحدوث انتكاسة، بسبب انخفاض المشاركة في سوق العمل، وأن يظل الناتج على المدى المتوسط أقل مما كان عليه قبل الجائحة، مع احتمالية أن تكون الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع هي الأكثر تضرراً.

انتعاش اقتصادي في آسيا:

أبرز التقرير أن جائحة كورونا تسببت في إغراق العالم بركود حاد في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، حيث تلقى القطاع الخدمى الذي يعتمد على الاتصال الشخصي، ضربة كبيرة. كما ضعفت الصناعات بشكل كبير وتراجعت التجارة العالمية. وسط توقعات بوصول النمو العالمي إلى -٤,٤٪ في عام ٢٠٢٠ بزيادة ٠,٦ نقطة مئوية وفقاً لتحديث التوقعات الاقتصادية العالمية لشهر يونيو ٢٠٢٠، فى حين يعكس التحديث نتائج أفضل للربع الثاني في الدول الكبرى التي خففت عمليات الإغلاق في وقت أبكر مما كان متوقعًا، على أن يكون الانتعاش أكثر تدريجيًا عما كان في السابق في عام ٢٠٢١، وسط احتمالات أن يصل النمو العالمي إلى نسبة ٥,٢ في المائة، أي أقل بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية عن المتوقع في يونيو ٢٠٢٠، نتيجة لاستمرار تطبيق التباعد الاجتماعي حتى عام ٢٠٢١.

دروس من عمليات الإغلاق والخروج من COVID-19 **في آسيا**:

تتعدد السياسات التى تم اتخاذها لمواجهة وباء كورونا، حيث يقيس التحليل تأثير تدابير احتواء الفيروس على عدد الإصابات وعلى النشاط الاقتصادى باستخدام تدابير الاحتواء الفعلية التي نفذتها ١٢٩ دولة.

حيث تشير النتائج إلى أن اجراءات الاحتواء كانت فعالة في تقليل انتشار الفيروس وتثبيت حجم الاصابات بها. فعلى سبيل المثال، كانت تدابير الاحتواء الصارمة التي تم وضعتها نيوزيلندا (مثل حظر السفر الدولي والقيود المبكرة على التجمعات والمناسبات العامة، وسرعة إغلاق المدارس وأماكن العمل والبقاء في المنزل) قد خفضت عدد الإصابات بنسبة ٩٠ في المائة تقريباً، الأمر الذى أدى الى عدم تعرض النظم الطبية للارهاق وتقليل الوفيات، ووضع أساس قوى للتعافي وتحقيق نمو متوسط الأجل.

مخاطر الاضطرابات الاجتماعية:

استناداً إلى استطلاعات العمل عالية التكرار، أن عدم المساواة يزداد بشكل أكبر خلال جائحة كورونا، لأن فقدان الوظائف يتركز بين العمال ذوى الدخل المنخفض،

علاوة على ذلك فإن التجربة من الأوبئة السابقة تشير إلى أن الآثار التوزيعية السلبية يمكن أن تكون أكبر على المدى المتوسط – بالنظر الى المستقبل، فسيتم تسريح العمال ذوى المهارات المنخفضة ليحل محلهم الروبوتات – فالمستويات المرتفعة الناتجة من عدم المساواة يمكن أن تهدم التماسك الاجتماعي، ويبرز هذا بشكل خاص في البلدان التي تعاني بالفعل من عدم المساواة والتي تدخل في هذه الأزمة، حيث تُظهر المعلومات الواردة من متعقب سياسة صندوق النقد الدولي أن العديد من الحكومات الآسيوية قد نفذت تدابير سياسة مالية مهمة للتخفيف من تأثير الوباء على الفئات الأكثر ضعفاً، مع اعتماد التأثير على التغطية الأولية لشبكات الأمان والحيز المالي ودرجة السمة غير الرسمية والرقمنة. على الرغم من عدم وجود حل واحد يناسب الجميع، يُظهر التحليل المعتمد إلى النموذج أن السياسات التي تستهدف الأماكن التي تكون فيها الاحتياجات أكبر تكون فعالة في التخفيف من عواقب التوزيع السلبية ودعم النشاط الاقتصادي الشامل واحتواء الفيروس.

الاستنتاجات :

لقد اتخذت البلدان في آسيا تدابير مهمة لاحتواء جائحة فيروس كورونا المستجد مع محاولة الحد من تكاليفه الاقتصادية، في ظل عدم وجود لقاح أو علاج فعال، حيث أغلقت العديد من الدول الآسيوية اقتصاداتها بسرعة لمنع انتشار الفيروس وتمكينها من إعادة فتح النشاط الاقتصادي تدريجياً، وقد أثبت التنفيذ المبكر لإجراءات الاحتواء أنه أمر فعال في ثبات منحنى الجائحة وتجنب ركود أعمق وأطول أمداً.

وفي الوقت نفسه، أدى تراجع تدابير الاحتواء مع وجود أنظمة اختبار وتتبع قوية إلى انتعاش أقوى في النشاط الاقتصادي ونتائج صحية أفضل، حيث ساعدت سياسات الاقتصاد الكلى الكبرى التي تم تنفيذها والإعلان عنها في تقليل التكاليف الاقتصادية للاحتواء والحفاظ على التعافي مع الحد من الخسائر، فقد كانت الإعلانات المالية الموجهة ضرورية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً، وتحفيز النشاط الاقتصادي، والمساعدة في احتواء انتشار الوباء.

هذا وتشير استطلاعات سوق العمل إلى التفاوت المتزايد لتأثير جائحة COVID-١٩ على سوق العمل في آسيا. فقد تدهورت مؤشرات سوق العمل عالية التردد بشكل ملحوظ وإلى حد أكبر بكثير مما حدث خلال الأزمة المالية العالمية. حيث انخفضت ساعات العمل الإجمالية على (معدل التوظيف) والمكثفة (ساعات العمل لكل موظف). كما ارتفعت معدلات البطالة وانخفضت المشاركة في القوى العاملة – كما هو الحال في الولايات المتحدة (Shibata ٢٠٢٠) والمملكة المتحدة (Haioglu, Känzig, and Surico ٢٠٢٠) .. ووفقا للتقرير يؤدي الوباء إلى تفاقم نتائج التوزيع في آسيا على النحو التالي:

- يتركز فقدان الوظائف في الصناعات ذات الأجور المنخفضة ... تؤثر الأزمة على جميع الصناعات، لكن القطاعات عالية الاتصال (مثل الضيافة وتجارة التجزئة) والصناعات غير القابلة للعمل عن بُعد (مثل التعدين والتصنيع والبناء) قد شهدت أكبر انخفاض، خاصة وأن هذه القطاعات لديها نسبة أكبر من العمال ذوي المهارات المنخفضة والأرباح المنخفضة، على سبيل المثال، متوسط الأجر الشهري في القطاع الاجتماعي أقل من ثلث الأجر في الصناعات الأساسية والقابلة للعمل عن بعد.
- النساء ... تراجعت المشاركة بشكل كبير (على عكس ما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية)، خاصة بالنسبة للنساء بين ديسمبر ٢٠١٩ ويونيو ٢٠٢٠، حيث انخفض معدل مشاركة الإناث في آسيا بمقدار ١,٣ نقطة مئوية مقارنة بانخفاض ١ نقطة مئوية للذكور.
- الشباب ... تمتلك آسيا واحدة من أعلى نسب الشباب في فترة ما قبل الجائحة لا يعملون أو يتدربون أو يتعلمون، لا سيما في البلدان النامية. وقد أدى الوباء إلى تفاقم معاناة الشباب وخسارة وظائفهم بنسبة أكبر مقارنة بالعاملين الآخرين خلال الوباء، حيث ارتفعت بطالة الشباب بنسبة ١,٤ نقطة مئوية في المتوسط، بحلول شهر يونيو حيث يعمل الشباب بشكل رئيسي في القطاعات عالية الاتصال.

تحليل السياسات: المزيد من التدابير المستهدفة:

يقارن هذا الفصل كفاءة مختلف التدابير المالية للتخفيف من تأثير الإغلاق، مع التركيز على الدعم المستهدف للأسر. وهو يستخدم نموذجًا كليًا معافًا ومعرضًا للإصابة بالعدوى (Eichenbaum وRebelo و Trabandt ٢٠٢٠) ممتدًا ليشمل كلاً من العمال المهرة وغير المهرة والاقتراض الخارجي وسياسة المالية العامة لإعادة التوزيع (Engler and others ٢٠٢٠)، حيث يُظهر التحليل أن تدابير الدعم المالي لا تخفف فقط التكلفة الاقتصادية للوباء ولكنها يمكن أن تقلل بشكل كبير من عدد الإصابات – حوالي الثلث بالنسبة إلى خط الأساس لعدم التدخل– من خلال المساعدة فى حماية سبل عيش المستهلكين والعمال وزيادة الدخل المتاح لهم، عن طريق البقاء في المنزل أكثر والمساعدة في تعزيز مزيد من التباعد الاجتماعي. وتكون التأثيرات الإيجابية أكبر بالنسبة للإجراءات المستهدفة مقارنة بالإجراءات غير المستهدفة. حيث يساعد الأول على تقليل عدم المساواة في الدخل المتاح والحفاظ على حصة استهلاك أعلى من الناتج المحلي الإجمالى للعمال غير المهرة، وينقذ المزيد من الأرواح كونهم يميلون إلى أن يكونوا أكثر عرضة للأزمة الصحية، فى حين يساعد الحد من الإصابات والوفيات، بدوره، على تقليل عمق الركود وبالتالي تسطيح الارتفاع في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كما يشير النموذج إلى أنه بالمقارنة مع عمليات النقل غير المستهدفة، تزيد التحويلات من إجمالي الناتج المحلي بنحو ٣٪ وتخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٦ نقاط مئوية. على الرغم من عدم وجود سياسة واحدة تناسب الجميع، فإن النموذج يشير إلى أنه من المفيد اقتصاديًا واجتماعيًا تقديم الدعم المستهدف للعمال غير المهرة. لتقليل الضرر على المدى الطويل، لذا يجب أن تعالج السياسات أيضًا هذه التحديات من خلال تجديد المناهج التعليمية لتحقيق مجموعات مهارات أكثر مرونة والتعلم مدى الحياة، وكذلك التدريب الجديد للعمال المتضررين.